مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

International law, and nuclear Israel

Dr. Saad anis Zainab*

(Received 28 / 5 / 2017. Accepted 13 / 7 / 2017)

□ ABSTRACT □

The appendance of nuclear weapon formed a coup center in the evolution of the modern history of this weapon. A weapon of mass destruction, whichdid not change the characteristics of military actions as well as the art of leadership of the war and world peace.

The principle of self – restraint, one of the most important concepts of strategic nuclear idioms. The strategy of the two superpowers during the "cold war" identified the possession of the conditions for restraint in relations between these two countries.

The theory of self-restraint led to attempts to stay away of using the weapon of mass destruction. Despite of this the appendance of the idea of the possibility to usethis weapon in order to prevent the other party to use it.

The determination of the role and importance of the "unclear factor" in the middle east in general and Israel's foreign policy strategy in specific proceeding from this the show of the mutual relationsbetween the forms of the principles of Israeli strategy to create conditions of war "traditional and nuclear" in the Middle East.

International and national importance. Where the future of the nuclear weapons in the middle east and the serious progress that has happened as a result of the change in the

The future of the nuclear weapons in the Middle East and the serious progress that has happened as a result of the change in the political leadership in the region and which is the result of the deep changes in the system of international changes reflected on the process of the formation and implementations of policy, military strategy for the region.

if the nuclear weapons exist at the Arabs this could accelerate the process of reaching a just and comprehensive peace in the Middle East. After that it is possible to talk about the establishment of zones free of nuclear weapon.

The analysis of Israel nuclear weapon which was formed in conditions of solving the Middle East crisis, the possibility of changing the position of Israel's nuclear practicality possible "nuclear reality" will present in the system of international relations in the Middle East.

*Researcher- International Low- Syria.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

القانون الدولي، وإسرائيل النووية

الدكتور سعد أنيس زينب*

(تاريخ الإيداع 28 / 5 / 2017. قُبِل للنشر في 13 / 7 / 2017)

□ ملخّص □

إنّ ظهور السلاح النووي، شكل مركز انقلاب، في تطور التاريخ المعاصر. هذا السلاح، سلاح الدمار الشامل، الذي لم يغير صفات الأعمال العسكرية بل، وكذلك فن قيادة الحرب، والسلم العالميين.

مبدأ ضبط النفس – واحد من أهم مفاهيم مصطلحات الاستراتيجية النووية، استراتيجية الدولتين العظميين في فترة "الحرب الباردة" حددت امتلاك الظروف "لضبط النفس في العلاقات بين هاتين الدولتين.

نظرية "ضبط النفس" أدت إلى محاولات الابتعاد عن استخدام سلاح الإبادة الشاملة، ومع هذا فإن ظهور فكرة إمكانية استخدام هذا السلاح بهدف منع استخدامه من الطرف الآخر.

ويلعب العامل النووي دوراً هاماً في تشكيل الظروف السياسية في الشرق الأوسط عموماً، واستراتيجية السياسة الخارجية الإسرائيلية خصوصاً.

وانطلاقاً من هذا، فإن إظهار الصلات المتبادلة بين أشكال مبادئ الاستراتيجية الإسرائيلية، لتكوين ظروف نشوب حرب "تقليدية" و"نووية" في الشرق الأوسط أهمية إقليمية وعالمية، حيث إن مستقبل السلاح النووي في الشرق الأوسط، والتقدم الجدي الذي حصل نتيجة التغير في القيادة السياسية في المنطقة، والحاصل نتيجة التغيرات العميقة في نظم العلاقات الدولية، انعكس ذلك على عملية تشكيل وتطبيق استراتيجية السياسة العسكرية لدول المنطقة.

لو كان السلاح النووي موجوداً عند العرب، لكان بالإمكان تسريع عملية الوصول إلى السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، بعد ذلك من الممكن الحديث عن إقامة مناطق خالية من السلاح النووي.

إن تحليل "السياسة النووية الإسرائيلية" التي تشكلت في ظروف حل أزمة الشرق الأوسط، إمكانية تغيير موقف إسرائيل النووي عملياً غير ممكن، "الواقع النووي" سيحضر في نظام العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط".

* **باحث – القانون الدولي– سورية.**

مقدمة:

إنّ بناء العلاقات الدولية، في الوقت الحالي قائم على توجهين أساسيين:الاستقلال، والتعاون في العلاقات الدولية.التكامل، والتعاون في العلاقات الدولية.

الاتجاه الأول: يؤدي إلى سقوط الأحلاف والتكتلات الدولية، وانهيار بعض الدول / الاتحاد السوفياتي، يوغسلافيا، تشكوسلوفاكيا/، وهو ينادي إلى الوصول إلى الدولة الوطنية والقومية، مستخدماً كل الوسائل المتاحة لحماية المصالح الوطنية وإقامة الكيان القومي.

الاتجاه الثاني: يعتمد على مبادئ القانون الدولي، من خلال إقرار المصالح الوطنية، عبر قرارات المنظمات الدولية – والذي يؤدي إلى الحد من التوتر في العلاقات الدولية، والانسجام في المجتمع الدولي.

إن الدول الواقعة في عملية الاتجاه الأول تشكل عاملاً لنشوء الصراعات والمشاكل بين الدول، وتكون سبباً للتوتر والأزمات، وبالنتيجة تؤدي إلى الصدامات المسلحة.

في ظروف التوتر السياسي في العالم، فإن الدول تعمل على إقرار استراتيجية قائمة على مبادئ الدفاع عن المصالح الوطنية، وضوح هذه الاستراتيجية تحددها ظروف وجود السلاح النووي في هذا العالم.

إن ظهور السلاح النووي، شكل مركز انقلاب، في تطور التاريخ المعاصر. هذا السلاح، سلاح الدمار الشامل، الذي لم يغير فقط صفات الأعمال العسكرية، بل وكذلك فن قيادة الحرب، والسلام العالمي. لقد وضع المنظرون الحربيون والمحللون السياسيون، في الظروف الضرورية لإعادة النظر في جوهر الاستراتيجية العسكرية وكذلك إقرار آلية الحلول السياسية – الاستراتيجية. وبالأخص هذا يتعلق بمفاهيم مثل: النصر، التكتيك، الهجوم، الدفاع، السلام. شفافية هذه المفاهيم تغير حسب متطلبات استراتيجية السياسة العسكرية الجديدة. من جهة أخرى ولادة الواقع الجديد والمفاهيم الجديدة وتطبيقها في الاستراتيجية العسكرية، إمكانية الضربة العسكرية الاستباقية، إمكانية الضربة الجوابية، "عامل ميزان الخوف في هذا الواقع"[(1)].

مبدأ ضبط النفس – واحد من أهم مفاهيم مصطلحات الاستراتيجية النووية. استراتيجية الدوليين العظميين في فترة "الحرب الباردة" حددت امتلاك الظروف "لضبط النفسفي العلاقات بين هاتين الدولتين. وأكثر من ذلك فإن نظرية ضبط النفس أصبحت أساس نظرية الاستراتيجية، التي ولدت في فترة العصر النووي. فكرة نظرية "ضبط النفس" أدت إلى محاولات الابتعاد عن استخدام سلاح الإبادة الشاملة، ومع هذا فإن ظهور فكرة إمكانية استخدام هذا السلاح بهدف منع استخدامه من الطرف الآخر.

إنّ محاولة الابتعاد عن استخدام هذا السلاح من قبل كل دولة من الدولتين العظميين بين ضرورية رفض النزاع المباشر وأهمية القبول بنظام منع انتشار السلاح النووي، والذي بكل وضوح حدد نظام الأمن الدولي[(2)].

نظرية الاستراتيجية النووية في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قامت على مبدأ "ضبط النفس".

بغض النظر عن التناقضات الحادة والمتناقضة بين النظامين السياسيين للدولتين العظميين، فإن قادتهما السياسيين، كانوا مجبرين على تجنب استخدام القوة ضد بعضهما، والتي من الممكن أن تؤدي إلى حرب عالمية. انطلاقاً من هذا، فإن كل دولة منهما ولفترة زمنية طويلة كان لها هدفها، بتقوية نفوذها في مناطق العالم المختلفة، وفي نفس الوقت، إيقاف تقدم نفوذ الدولة الأخرى. إحدى هذه المناطق، هي منطقة الشرق الأوسط، استراتيجية العناد

[1] عرابي محمد كلوب، أسلحة التدمير الشامل، دولة اليمن،مطابع اليمن العصرية، الطبعة الأولى، 1991، 193.
[2] إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات – مطبوعات جامعة الكويت – الطبعة الثالثة 1984، 25.

والمعارضة، انعكست في المبدأ الاستراتيجي لكل بلد من البلدين على تشكيل هذه المبادئ. هذه الاستراتيجية أثرت فيها العوامل التالية: النتائج التحليلية والرقمية لتكوين الوضع الدولي، التنبؤ بالعوامل الأساسية، المؤثرة على النظام الدولي وحضور العناصر الإيجابية المؤثرة أيضاً، وكذلك التنبؤ بتطورها، والوسائل والمداخل الموجودة التي يمكن استخدامها، لحل المشاكل في ظروف الأزمات، وإمكانية تطور الأحداث في المستقبل، وظهور أسباب نشوء الصدامات العسكرية.

هذه العوامل صفة من صفات تكوين أي مبدأ استراتيجي، يعطينا إمكانية تحديد مسار سلوك الدول في ظروف النزاع. من هذا بإمكاننا تحديد النتائج، الموجودة في المبادئ الاستراتيجية للدولة، وبوضوح يعبر عن عدم إمكانية الدولة تحويل الفعل العسكري إلى قرار سياسي.

إمكانية تنفيذ هذه الدلائل والبراهين يعطينا شرحاً ضرورياً لبحث جوهر مبادئ استراتيجية الدولة على مستويين:

1- المستوى النظري.

2- المستوى التطبيقي، بما فيهم المستوى الإقليمي.

أهداف البحث:

تحليل دور وأهمية "العامل النووي" في تشكيل الظروف السياسية في الشرق الأوسط عموماً، واستراتيجية السياسة الخارجية الإسرائيلية خصوصاً.

انطلاقاً من هذا فإن المهام الأساسية في البحث تشكل محاولة تحليل عملية تشكيل مبادئ الاستراتيجية عن طريق بحث المفاهيم الأساسية التي ولدت في العهد النووي، والعلاقات المتبادلة وتأثيراتها بين الدولتين العظميين، إعطاء تحليل عميق للاستراتيجية النووية الإسرائيلية بعمق في مضمون البحث.

- تتبع مراحل تشكيل مبدأ الاستراتيجية الإسرائيلية في "ضبط النفس".
- دراسة خصوصية برامج التجارب النووية الإسرائيلية.
- إظهار الصلات المتبادلة في أشكال مبادئ الاستراتيجية الإسرائيلية، لتكوين ظروف نشوب حرب "تقليدية" و "نووية" في الشرق الأوسط.
- تقييم دور السلاح النووي، في حل أزمة الشرق الأوسط.
- **الجديد في البحث:** من الممكن ذكر التالي:
- معطيات البحث تشكل محاولة لتتبع سلوك الاستراتيجية للدول الصغيرة /مثال إسرائيل/، التي تملك "تكنولوجيا متطورة" بم فيها النووية.
- في البحث معطيات تحليلية /لأول مرة/ لمبادئ تشكيل "الاستراتيجية" في ظروف تكوين السلاح النووي.
- البحث ينظر إلى إمكانية تتبع تصعيد ما سميّ بالورقة النووية، في إقليم ساخن مثل الشرق الأوسط.
- صعوبة محدودة في دراسة المشاكل الموضوعية التي وضعتها الأسباب التالية:
- انطلاقاً من هذا، فإن إسرائيل علناً تشكل استراتيجيتها النووية، لكنها تضع لنفسها خاتمة نهائية لصفات استراتيجيتها النووية.
- إسرائيل رسمياً لم تعلن عن إنتاج السلاح النووي.
- **النظريات والمداخل التي استخدمت في البحث:** عند كتابة البحث تم استخدام مصادر واسعة لمجموعة من المؤلفين في العلوم العامة، وفلسفة المداخل العلمية المختلفة.

في البحث استخدمت مبادئ الواقعية والتاريخية وكذلك استخدمت المداخل التحليلية للمشكلة – التاريخية والمداخل المقارنة، وكذلك مجموعة المداخل المختلفة. هذا سمح بإجراء مجموعة بحوث لموضوع البحث– مثل مبادئ الاستراتيجية الإسرائيلية في شكلها التقليدي، والنووي طفرة سياسة "ضبط النفس" التي تقودها إسرائيل على جميع مراحل الصراع العربي – الإسرائيلي.

المداخل المذكورة أعطتني إمكانية إقرار المقاييس المتغيرة والثابتة في السياسة الاستراتيجية الإسرائيلية الرسمية، وكذلك إمكانية التنبؤ بتوجهات مبادئ الاستراتيجية الإسرائيلية النووية المستقبلية.

تتضمن فترة تطور، وإقامة دولة إسرائيل وسياستها الخارجية.

إقرار مضمون البحث أعطى مبدئياً ظروفاً جديدة، تكونت كنتيجة إيجابية لحل مشكلة الشرق الأوسط سلمياً في بداية التسعينيات.

في المصادر السوفياتية، وأبحاث العلماء الأوكرانيين، لا توجد دراسات حول تكوين وتطبيق مبادئ الاستراتيجية النووية الإسرائيلية. وكذلك في المؤلفات الغربية لا توجد دراسات متكاملة في هذا الموضوع، وهذه المشاكل دفعت الجهات الرسمية الإسرائيلية بقوة إلى عدم الاعتراف بالحد الأدنى بوجود البرنامج النووي الإسرائيلي.

الأهمية العلمية والتطبيقية للبحث:

من وجهة نظر الباحث فإن البحث بنتائجه العلمية، يمكن استخدامه في تحليل وتنبؤ الظروف السياسية في الشرق الأوسط، مع تقييم السياسة الخارجية الاستراتيجية لإسرائيل، ودورها في عملية السلام في المنطقة. دراسة الاستراتيجية النووية الإسرائيلية – البلدان، التي لم تعلن عن امتلاكها للسلاح النووي – بإمكانها أن تختار الموديل "لسلوكها النووي" تحت اسم "دول العتبات" نحو النادي النووي.

مضمون ونتائج البحث، من الممكن استخدامها في عمل هيئات الدول الداخلية والخارجية التي لها مصلحة بذلك، وكذلك عند تحضير محاضرات واختصاصيين في العلاقات والقانون الدوليين، وكذلك عند كتابة تاريخ بلدان الشرق الأوسط.

إن تأثير المفاهيم والنظرية النووية الاستراتيجية في السنوات العشر الأخيرة ودورها في تشكيل مبادئ الاستراتيجية الإسرائيلية.

المهام ذات الأولوية الأولى، هي دراسة منشأ مبادئ الاستراتيجية الإسرائيلية من خلال واقع سباق التسلح بين الدول العظمى في فترة "الحرب الباردة". مع هذا الهدف، فإن هناك ضرورة لمعرفة المفاهيم الأساسية بكل وضوح مثل: استراتيجية السياسة – العسكرية ونقلتها النوعية، بداية من مرحلة السلاح "التقليدي" حتى "العهد النووي". إن هذه المفاهيم الأساسية ترتبط بمفاهيم: السياسة، الاستراتيجية، الحرب، مبادئ سياسة الدولة... الخ. توجيه نقطة البحث في هذه النقلة النوعية لعبها واضعوا النظريات مثل: ك. كلاوزيفتص، ج. فوللير، ك. خارت، ف إنجلس ومفكرون آخرون كلاسيكيون في الاستراتيجية – العسكرية.

إن ظهور السلاح النووي جعل أهمية الاستراتيجية – العسكرية أكثر أهمية من أي وقت مضى في تاريخ الإنسانية. كما أن الصلة المتبادلة بين ميزات العصر والاستراتيجية، أصبحت محددة بالنسبة للأخيرة. المهمة الأساسية في الاستراتيجية العسكرية أصبحت تلافي الحرب أو كما قال مفكر النظرية العسكرية الإنكليزية ت شيللينك.

الاستراتيجية – هي فن معرفة عدم استخدام القوة[1] خاصة في مرحلة سباق التسلح النووي "الحرب الباردة"، ولد مبدأ "ضبط النفس" الذي حدد عمق ميزات العلاقات الدولية لعشرات السنين، تلافي الحرب على المستوى الدولي /وفي أكثر الأحيان على المستوى الإقليمي/ حيث وصلت إلى حد استخدام القوة، فإن النقلة في استراتيجية السياسة العسكرية من فن استخدام القوة إلى فن استخدام خطر القوة، هذا هو مبدأ "ضبط النفس".

إسرائيل استخدمت بعض عناصر النقلة النوعية لأفكار السياسة – العسكرية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، في صياغة استراتيجية السياسة – العسكرية الإسرائيلية[2].

في عمق الاستراتيجية النووية الإسرائيلية، تم الأخذ بالأوضاع الأساسية التي بهذا الحجم أو ذاك تم أخذها بعين الاعتبار مثل: "الحد الأدنى من ضبط النفس"، مبدأ التعددية، استراتيجية القوة المضادة، استراتيجية القيمة المضادة.

نقطة الانطلاق في عملية تشكيل مبادئ الاستراتيجية الإسرائيلية أصبح مبدأ "ضبط النفس".

في هذا الوضع من الضرورة الإشارة إلى أن ظروف منطقة الشرق الأوسط، بالنسبة لمبدأ "ضبط النفس" يبقى مبدأً مقبولاً بالنسبة للدول التي لا تمتلك سلاحاً نووياً. لكن التوازن بين دول المواجهة في الشرق الأوسط في ظروف "ضبط النفس" ذات السلاح التقليدي يبقى هشّاً من خلال مجريات الحياة بعد إقامة الكيان الصهيوني.

من هنا يمكن ذكر النتائج التالية:

في العهد النووي استراتيجية السياسة – العسكرية انتقلت نقلة نوعية من فن قيادة الحرب إلى فن تلافي الحرب. في هذه الظروف تتغير وتظهر مفاهيم جديدة في هذه الاستراتيجية التي تصبح مركزاً لهذه الاستراتيجية مثل: الضربة الأولى – الضربة الجوابية، عامل التخويف، استراتيجية القوة المضادة، استراتيجية القيمة المضادة.

محور الاستراتيجية النووية في فترة "الحرب الباردة" أصبح مبدأ "ضبط النفس" بجميع أشكاله ومتغيراته /"ضبط النفس غير المحدود"/، "ضبط النفس المتنوع"... الخ. لكن مبدأ "ضبط النفس" في الاستراتيجية النووية وكذلك في استراتيجية السلاح التقليدي تبقى مقبولة على المستوى الدولي وكذلك الإقليمي، بم فيه الشرق الأوسط.

البحثيدرس عملية تشكيل وتطبيق مبدأ الاستراتيجية الإسرائيلية في ظروف استخدام السلاحين التقليدي والنووي.

لكن تجربة الدراسة الدقيقة للتجارب في البرنامج النووي الإسرائيلي، من لحظة إقامة القدرة النووية التي رافقت إقامة الكيان الصهيوني في سنة 1948 م.

حيث مجموعة البحث العلمي التابعة لقسم التخطيط والبرمجة في وزارة الدفاع الإسرائيلية قامت بالدراسة الدقيقة للمصادر الطبيعية في صحراء النقب، فوجدت أماكن لاستخراج الفوسفات الذي يحتوي على اليورانيوم. أول مجموعة اختصاصيين تتألف من خمسة أشخاص تم إرسالهم إلى الخارج للتخصص في جميع علوم التكنولوجيا النووية المتقدمة. هذه المجموعة أصبحت هيئة الاختصاصيين للتجارب المستقبلية في البرنامج النووي الإسرائيلي. في سنوات 1953 – 1954 بعد العودة من أوروبا وأمريكا، تم إنشاء لجنة الفيزياء النووية في معهد وايزمن، وكان قد شيد فيه سنة 1949 قسم لدراسة النظائر. في أواسط 1952 حكومة بن غوريون أقرت إنشاء لجنة للطاقة النووية، حيث كانت خطوة في طريق إقرار هيئة لتنسيق وإدارة النشاطات، التي لها علاقة بالطاقة النووية على المستوى الوطني[3].

أمام هذه الهيئة وضعت المهام التالية:

– شرح أسئلة السياسة النووية البعيدة المدى، وأولوية إكمال الأبحاث والتجارب النووية للحكومة الإسرائيلية.

---

[1]Schelling T. Strategy of conflict. Gambridge. Hass. Harvand, 1960 – p. 9.

[2]الدكتور فؤاد جابر، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل، ترجمة زهدي جار الله، الطبعة الأولى، ص ص 107 – 130.

[3]رئيف كيلان، سياسة إسرائيل الأمنية، 1990 م، الأردن، دار الجليل، الطبعة الأولى، الصفحة 92.

– تكوين رقابة على تنفيذ السياسة النووية التي تم إقرارها رسمياً.

– تمثل إسرائيل في علاقتها مع المعاهد العلمية في الخارج، وكذلك مع المنظمات الدولية، التي تدرس الأبحاث والتجارب النووية[1].

توضعت بشكل موازٍ وتوسعت العلاقات الإسرائيلية – الفرنسية في مجال الأبحاث النووية مبتدئة من التعاون السري الفرنسي – الإسرائيلي حسب اتفاق للتعاون في المجال النووي 1954، هذا التعاون الوثيق أعطى اتفاقاً في الأبحاث النووية 1957، استناداً إلى هذا الاتفاق، منحت فرنسا المفاعل النووي الذي جرى افتتاحه في مركز ديمونة شمال صحراء النقب.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية منحت إسرائيل أول مفاعل نووي حسب شروط اتفاقية 1955م، الذي جرى افتتاحه في مركز ناهال سوريك بالقرب من (بئر السبع) جنوبي تل أبيب. وقد اكتمل بناء مفاعل الأبحاث الخاص بالمركز، وقدرته 5 ميغاوات حرارة، في العام 1960، لكن خلافاً لمنشأة ديمونة، يخضع هذا المفاعل لنظام الحماية المنصوص عليه من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هذا وتشير مصادر خارجية إلى أن البنية النووية لإسرائيل تشمل أيضاً مصانع ومنشآت أخرى عدة للأسلحة الاستراتيجية، ومنشأتين هما تيروشTirosh و إيليابونEllabun لتخزين الأسلحة النووية، ومنظمة رفائيل Rafael للتطوير والأبحاث على الأسلحة المتطورة تقنياً، وهي تابعة لوزارة الدفاع وتنتج الصواريخ والرؤوس الحربية، بالإضافة إلى مقر بور Bor، وهو مركز للقيادة يقع تحت مبنى وزارة الدفاع ويجتمع فيه المسؤولون الإسرائيليون في خلال الأزمات ويديرون منه أي حرب[2].

واقعياً، هذان المفاعلان النوويات أصبحا الأساس العملي للبرنامج النووي الإسرائيلي، لكنه المخطط البعيد المدى اللاحق في البرنامج النووي الإسرائيلي.

من أجل طمأنة المجتمع الدولي، الذي أحسّ بالقلق من الغطرسة الإسرائيلية، فإن القيادة السياسية الإسرائيلية قدمت عرضاً: "بأن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى في الشرق الأوسط التي ستمتلك السلاح النووي". وتحت الضغط الدولي من الخارج سمحت إسرائيل سنوياً للجنة اختصاصيين أمريكية للتفتيش في مفاعل ديمونة.

من الواضح، أن المخطط النووي الإسرائيلي يسير نحو أهدافه الأخرى، بغض النظر عن الوعود الرسمية الإسرائيلية، حيث توجد أسس موضوعية، تدل على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي. هذه الحقائق تم تسريبها من خلال تقرير المخابرات المركزية الأمريكية لرئيس الولايات المتحدة جونسون، والتي تدل نتائجه على أن إسرائيل تمتلك السلاح النووي منذ عام 1968 م[3].

خبير التكنولوجيا النووية الإسرائيلية، الذي أشرف على مفاعل ديمونة، موردخاي فعنونو، أفشى للإعلام بعضاً من أسرار البرنامج النووي الإسرائيلي والذي يعتقد أن له علاقة بصنع رؤوس نووية ووضعها في صواريخ بالستية أو طائرات حربية أو حتى في غواصات نووية موجودة في ميناء حيفا، كنتيجة لهذا العمل، اختطف فعنونو من قبل عملاء إسرائيليين من إيطاليا وحوكم بحكم يتعلق بالخيانة في إسرائيل حيث قال في تصريحه بأن استطاعة مفاعل ديمونة

[1] **Israel Government, year book: 196711968. Jerusalem: Government print 1968 – p. 57.**

[2] **السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، (الرؤوس النووية الإسرائيلية الخصائص والمقومات)، محمد عبد السلام، ص 36.**

[3] **Jerusalem post. 26, April, 1981**.

150 ميغاوات أعطت إمكانية لإنتاج وسطي 35 – 40 كغ بلوتونيوم في السنة، بحساباته فإن إسرائيل تمتلك من مئة إلى مئتي رأس حربي نووي[1].

مجموعة الخبراء الدوليين، الذين تم تعيينهم من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، وصلوا إلى النتائج التي نص عليها تقرير الممثلين إلى الأمين العام في 19 حزيران 1981 م، والمتضمن على عدم وجود إثبات امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، لكن توجد مجموعة شواهد تدل على أن إسرائيل "تقف على عتبة إمكانية إنتاج هذا السلاح"[2].

فليكن هدفنا أكثر وضوحاً، فإن مفهوم إمكانية امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، تجلى ذلك من خلال المناقشة التي جرت في الحكومة الإسرائيلية حول ضرورة امتلاك هذا السلاح، من أكثر المدافعين عن ذلك: دافيد بن غوريون، موشي دايان، شمعون بيرز وعلاقتهم مع هذه المشكلة تكونت من خلال ثقتهم بعدم إمكانية التعايش السلمي مع الدول العربية وحل مشكلة الشرق الأوسط بالطرق السلمية.

انطلاقاً من هذا، فإنهم نظروا إلى السلاح النووي الإسرائيلي كوسيلة وحيدة لتخويف العالم العربي. مجموعة أخرى من المعارضة قبلت الاستراتيجية النووية الإسرائيلية. في هذه المجموعة ضمت قادة /اتحاد العمال/ إسرائيل جاليلي، إيكلآلون، وبعض قادة حزب العمال الموحد – غولا مائير.

بهذا الموضوع المبدئي القيادة الإسرائيلية أجرت لقاءً في سنة 1962، لتحديد المبادئ الأساسية لمستقبل الاستراتيجية النووية. بنتيجة اللقاء تم الاتفاق على الحلول المستقبلية التالية:

– مضاعفة الاحتياطي من السلاح التقليدي.

– استمرارية التجارب والأبحاث النووية وفقاً للبرامج الموضوعة.

لكن على المستوى الرسمي يكون برفض أي مأخذ على امتلاك السلاح النووي. بداية من هذا الوقت، فإن هذه السياسة أخذت اسم /ambigiouspoticy/ "سياسة ثنائية المفهوم"، "وهي "غير معتمدة"/ من قبل الحكومة بالنسبة للسلاح النووي، المناقشات حول ضرورة امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، لا يمكن النظر إليها إلا من خلال مشاكل أمن دولة إسرائيل. الأحزاب اليمينية ترفض "الخطر العربي" المحيط بإسرائيل. في وقته رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون صرح "يجب ألاّ ننسى لدقيقة واحدة، بأن مشكلة أمن دولة إسرائيل يختلف عن أمن الدول الأخرى. هذه ليست مشكلة حدود أو سيادة، وإنما مشكلة حياة ليس لشعب إسرائيل فقط، وكذلك للشعب اليهودي في العالم كافة"[3].

انطلاقاً من هذا، فإن أمام إسرائيل معضلة حقيقية:

– على إسرائيل أن تبحث عن السلام مع جيرانها، هذا يعني بكل عقلانية القبول بالحلول السياسية المعتدلة.

– أو إيقاف "الخطر العربي" بأي ثمن، ولو كان ذلك على حساب التفوق الحربي.

انطلاقاً من الموديل الذي اختارته القيادة الإسرائيلية، "السلام القائم على القوة"، هذا يعني مضاعفة القدرة العسكرية الإسرائيلية، التي تضمن حياة الدولة. برأيهم فقط في حالة هزيمة الدول العربية، يمكن المحافظة على الدولة العبرية، هذا يعني أنه بالوسائل العسكرية فقط يمكن القضاء على الكيان الصهيوني، بخلاف استخدام وسائل العزل والحصار الاقتصادي، في هذا الوضع فإن الدول العربية ستعي ضرورة وقيمة السلام مع إسرائيل[4].

[1]AnoushirvanEmteshami, Nuclearization of the Middle East. BPCC. Wheatons. 1989. Pp 113 – 114 Sunday Times. L 5, October, 1986.

[2]Report Ofttne group of experts to prepare a study on Israeli nuclear armament. United nation. (A/361431). N. Y. June, 19, 1981. P. 20.

[3]Ben – Gurion D. Israel's security and ner international relations, Israeli government year book 1959 – 1960. P. 20.

[4]Ben – Gurion. OP. Cit. p. 86.

وجهة النظر هذه سادت لدى قادة الدولة الإسرائيلية /أبا إبان، إيكال ألون، غولدمائير وآخرون/ وفي الجوهر، أصبحت أساس مبدأ استراتيجية "ضبط النفس"، التي تم إقرارها على المستوى الحكومي، وتم تنفيذها لفترة عشرات السنين[1]

العنصر الأساسي في مبدأ الاستراتيجية الإسرائيلية، القدرة العسكرية، التي من المفروض أن تؤمن تفوق إسرائيل في المحيط الجيو– سياسي، مع الإقرار بمحدودية القدرات /البشرية، المواد الأولية... الخ/، إسرائيل وضعت مهام تطوير مكونات القوة بطريقتين:

– تحسين الجاهزية القتالية في مجال "السلاح التقليدي".

– تطوير الأهلية الحربية النووية كضمان لتفوقها العسكري.

انطلاقاً من هذا تشكلت استراتيجية "ضبط النفس في السلاح التقليدي" واستراتيجية "ضبط النفس في السلاح النووي".

حسب مصطلحات الاختصاصيين في مجال تخطيط الاستراتيجيات، فإنه من الضرورة تمييز نوعين من أنواع "ضبط النفس":

1– "ضبط النفس مع امتلاك وسائل العقاب".

2– "ضبط النفس مع امتلاك وسائل المنع". /هذا يعني منع الطرف الآخر من إمكانية التحرك وأخذ أي قرار فعال/.

– النوع الأول يتم إقراره في ظروف استخدام السلاح النووي، حيث عامل الإبادة الجماعية.

– النوع الثاني يتم إقراره في ظروف السلاح التقليدي.

إسرائيل تستخدم النوع الثاني "ضبط النفس مع امتلاك وسائل المنع". فهي تحاول أن تثبت للعرب، بأنهم لن يحققوا أهدافهم عن طريق القدرة العسكرية. فالاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية برمجت على أساس "ضبط النفس" بثلاثة أنواع من الأعمال العسكرية التي لها علاقة مباشرة مع الدولة العبرية[(2)]:

1– الأعمال الفدائية العسكرية، والتي في أغلب الأحيان نفذها الفلسطينيون.

2– الصدامات العسكرية المحدودة، مع الدول العربية المجاورة، حيث الأخيرة تحاول تغيير الوضع المترتب في المنطقة بعد حرب 1967 م، لإعادة الأراضي العربية المحتلة من الكيان الصهيوني.

3– الحرب الشاملة، والتي هدفها القضاء على الدولة الإسرائيلية.

كما تظهر الخبرة التاريخية بعد الحروب العسكرية الإسرائيلية – العربية بأن إسرائيل في أغلب الأحيان لم تكن دولة "ضبط النفس" بل على العكس كانت دولة بؤرة للتوتر والحروب في الشرق الأوسط والحرب مع دول الجوار[(3)].

هنا يجب الإشارة إلى النقلة النوعية في الاستراتيجية الإسرائيلية "ضبط النفس في السلاح التقليدي" ولفترة طويلة يمكن تقسيمها لأربعة مراحل:

1– من 1948 حتى 1967 م إسرائيل غير راضية عن وضع استراتيجيتها الجغرافية في المنطقة، هذا كان من خلال محاولاتها التوسعية على حساب الدول المجاورة.

2– من 1967 حتى 1977 م إسرائيل في هذه الفترة حاولت تقوية وجودها في الأراضي العربية المحتلة والمحافظة على حدودها.

3– من 1977 حتى 1981 م اتفاقية كامب– ديفيد التي أظهرت عناصر خاصة في الصراع العربي – الإسرائيلي.

[1] مناحم بيغين، سياسة حرب الخيار، ترجمة بدر عقيلي 1990، الأردن، دار الجليل، الطبعة الأولى، ص 37.

[2] منير سطيجيلتر، السلاح النووي في الاستراتيجية الإسرائيلية، نيقوسيا، وكالة المنار 1987، ص 129 – 130.

[3] مجلة شؤون عربية، (الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي)، د. شفيق عبد الرزاق السامرائي، 1988، العدد 56، ص 40.

4- من 1982 حتى 1993 م بعد اتفاقية كامب- ديفيد، إسرائيل وضعت مهمة استئصال حركة المقاومة الفلسطينية وبالأخص منظمة التحرير الفلسطينية، بكل الوسائل السياسية والعسكرية.

تحليل النقلة النوعية في الاستراتيجية الإسرائيلية "ضبط النفس في السلاح التقليدي"، يعني أن قوة الاحتياط العسكري لفترة معينة، مع القيمة المرتفعة "لضبط النفس في السلاح التقليدي" أعطى النتائج التي دفعت القيادة السياسية – العسكرية الإسرائيلية إلى البداية بالأبحاث الاستراتيجية النووية[1]. في أساس تجارب "الاستراتيجية النووية" إسرائيل وضعت ثلاث مبادئ لا تزال موضوعاً للبحث:

1- مبدأ "الخيار النووي" /"nuclear option"/ يفرض الأهلية القتالية النووية، والتي تعتمد على تركيب التكنولوجيا النووية التي لم تعد بعد، لكن توجد إمكانية لتجهيزها في فترة قصيرة نسبياً.

2- مبدأ "إخفاء السلاح النووي" /"bomb – in – the – basement"/ هذا المبدأ يفرض، بأن السلاح النووي أصبح جاهزاً تكنولوجياً، لكن هذا الواقع يبقى سراً.

3- مبدأ "الكشف عن السلاح النووي" /"cvert deterrence"/ الذي يفرض بأن امتلاك السلاح النووي ليس سراً، بل يتم الإعلان عنه[2].

وبالنتيجة تم إقرار نظرية "ذات معنيين" مضمونها "عدم الوضوح / بالنسبة للاستراتيجية النووية الإسرائيلية.

هذا المصطلح أدخل في المحيط السياسي في العلاقة مع السياسة النووية الإسرائيلية بالسياسة الإسرائيلية عملية موجة، نحو زرع الشك في الدول العربية بالنسبة لموضوع امتلاك إسرائيل للسلاح النووي أو عدم امتلاكه[3].

في أسوأ الأحيان – فإن إسرائيل الدولة النووية – الدول العربية، برأي القيادة الإسرائيلية يرفضون مبدأ "الحرب الشاملة" ضد الدولة الإسرائيلية.

نظرية "ذات المعنيين" قائمة على أساس مبدئي الاستراتيجية "ضبط النفس النووي" أما المبدأ الثالث "الكشف عن السلاح النووي" الذي يفرض سياسة الإعلان عن السلاح النووي، بالإعلان عن امتلاكه. في هذه العملية لا يوجد رأي واحد في إسرائيل، وحتى الآن يشكل موضوع بحث واسع وحاد في العالم.

برأي الاستراتيجيين الإسرائيليين فإن أولوية نظرية "ذات المعنيين":

أولاً- بأنها توقف الأنظمة العربية الراديكالية، عن بدء "الحرب الشاملة"، هذا يعني أن إسرائيل يمكن أن تدافع عن نفسها باستخدام احتياطها للسلاح التقليدي.

ثانياً- إسرائيل ستوقف الدول العربية في طموحهم نحو امتلاك السلاح النووي، هذا يعني بأن إسرائيل ستكون الدولة النووية الوحيدة في المنطقة. هذه النظرية تعطي إسرائيل إمكانية إخضاع أية محاولة لامتلاك العرب للسلاح النووي مؤمّنة لنفسها فهم المجتمع الدولي لذلك. هكذا حدث في عام 1981 م، عندما ضربت إسرائيل المفاعل النووي العراقي ودمرته.

ثالثاً- نظرية"ذات المعنيين" من الممكن أن توقف ردود فعل الدول العظمى حول مخاوفها من استخدام السلاح النووي الإسرائيلي.

رابعاً- نظرية "ذات المعنيين" تعطي مجالاً أوسع للمناورة السياسية، والأكثر من ذلك فإنها تعطي المدخل المرن في عملية اتخاذ القرارات.

---

[1] طوني فرنسيس، الخطر النووي يخيم على الشرق الأوسط، لبنان 1986، دار الفارابي، ص 40.

[2] Feldmansni. Israeli nuclear deterrence: A strategy for the 1980 – S. N. Y. 1982- p. 7.

[3] انظر – الفكر الاستراتيجي العربي، غادة كنفاني، 1984، العدد 10، ص 114 – 120.

من الضرورة الإشارة، إلى أن نظرية "ذات المعنيين" في السياسة النووية الإسرائيلية قياساً – أعطت نتائجها. بهذا الشكل أو ذاك، فإن الدول العربية عند وضع سياستها الخارجية، تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار.

في القيادة الإسرائيلية يوجد حضور المؤيدين "للقدرة النووية الإسرائيلية". من المؤيدين لذلك: موشي ديان، شمعون بيرز وآخرون.

– القدرة النووية الإسرائيلية توحي إلى درجة عالية من الثقة "بالخطر الإسرائيلي".

– مبدأ "العلنية" يعطي إمكانية تشكيل الاستراتيجية النووية الإسرائيلية بدقة.

– مبدأ "العلنية" يعطي إمكانية إجراء المباحثات السياسية مع دول الجوار في الشرق الأوسط، التي تؤدي إلى فهم ما الذي من الممكن أن يؤدي إليه النزاع النووي. وهذا بدوره إلى الحد الأدنى من الثقة، بأن الحرب ممكن أن تحدث لسوء الفهم.

– مبدأ "العلنية" أوصل إسرائيل إلى "العهد النووي".

نظرية "العلنية" في امتلاك السلاح النووي قامت على أساس أن إسرائيل لا يمكن أن تربح سباق التسلح في "السلاح التقليدي" مع الدول العربية بحكم محدودية مواردها الأولية بما فيها البشرية. في آذار 1976 م موشي ديان صرح: "بأن إسرائيل وصلت إلى النقطة القصوى في السلاح التقليدي، من وجهة نظر النوعية والكمية. يجب علينا السير نحو الخيار النووي، من أجل تهديد العرب بدمارهم الشامل، إذا كانوا يهددون حياتنا كدولة"[1]. لكن كما تظهر تطبيقات القيادة الحالية لسياسة الحكومة الإسرائيلية بأنها في جميع الأحوال تميل إلى سياسة "ذات المعنيين" في موضوع السلاح النووي، لذلك فإنها ترفض توقيع اتفاق لمنع انتشار السلاح النووي.

إن مستقبل السلاح النووي في الشرق الأوسط والتقدم الجدي الذي حصل نتيجة التغير في القيادة السياسة في المنطقة، والحاصل نتيجة التغيرات العميقة في نظم العلاقات الدولية. انعكس ذلك على عملية تشكيل وتطبيق استراتيجية السياسة – العسكرية لدول المنطقة.

هنري كيسنجر في وقته أثبت، بأن مهام مبدأ الاستراتيجية تُشكل تحويل القوة إلى سياسة[2].

لهذا السبب فإنه مع نهاية "الحرب الباردة"، كان الرهان في أغلبه يعتمد على القوة، انهيار النظم العالمية المشهورة، مع تغيير استراتيجية النزاع في الشرق الأوسط، تدريجياً نحو تطبيق استراتيجية الحوار، الهدف الأساسي من ذلك الحل السلمي للصراع العربي – الإسرائيلي.

المبادئ الأساسية لحل "المشكلة النووية" في الشرق الأوسط، وضعها رئيس الولايات المتحدة جورج بوش 30 أيار 1991 م. هذه المبادئ سماها طلائع الاختصاصيين في مشكلة السلاح النووي "نظام المراقبة على السلاح الخاص في الشرق الأوسط".

البرنامج الذي وضعه جورج بوش هو:

1- يجب تأمين كل الظروف لمنع استيراد المواد، التي من الممكن أن تستخدم في إنتاج سلاح الدمار الشامل.

2- كمية الصواريخ "أرض – أرض" في المنطقة يجب تجميدها، وبشكل متأخر توجد إمكانية للوصول إلى اتفاق لمنعها.

[1] **Taicher Elli. Israel and nuclear weapons. Davar. December 30, 1986.**
[2] **Kissinger H. Nuclear weapons and foreign policy. N. Y. 1958. P. 4.**

3- المواد، المنتجة بهدف إنتاج السلاح النووي / تخصيب اليورانيوم، آلات البلوتوني/، يجب حظرها. هذا متعلق بكل دول المنطقة/ وبالأخص، العراق، إيران، ليبيا، سورية، ومن ضمنهم إسرائيل.

4- وضع كل المراكز النووية في المنطقة /بما فيها المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونة/ تحت إشراف اللجنة الدولية للطاقة.

5- الإدارة الأمريكية ستعمل مستقبلاً على دعم برنامج عودة المنطقة، إلى منطقة خالية من السلاح النووي.

6- منع السلاح البيولوجي والكيماوي في المنطقة منعاً كاملاً، دعوة دول المنطقة إلى اتخاذ خطوات عملية هدفها تأمين الأمن المتبادل لدول الجوار. مثال، التنفيذ وبدون شروط مسبقة لشروط اتفاق منع السلاح الكيماوي[1].

هنا يمكن التنبؤ "حول سلوك الدول النووية في المنطقة في حالة الحل النهائي والسلمي لأزمة الشرق الأوسط. ومع هذا لا نستبعد إمكانية فشل عملية السلام في المنطقة. في هذه الحالة فإن إسرائيل ستتمسك بمبدأ "ذات المعنيين" كأساس استراتيجيتها في السياسة –العسكرية[2]. بهذا الشكل فإن إسرائيل باستراتيجيتها استطاعت أن توقف العراق عن استخدام سلاح الدمار الشامل ضد إسرائيل في فترة حرب الخليج، كوجه مسؤول عن اتخاذ القرار في العراق، مع الإقرار بإمكانية تلقي الضربة النووية الجوابية من إسرائيل.

مع هذا، يوجد توجه قوي في سياسة أغلب الدول العربية نحو امتلاك السلاح النووي. برأي بعض القادة السياسيين، فإن امتلاك هذا السلاح من قبل الدول العربية يمنع أية مغامرة عسكرية إسرائيلية. الأخيرة بدورها لا تعترف بقانونية المطالب العربية دون وجود القوة الحربية المكافئة.

وجود السلاح النووي عند العرب، سيسرع عملية الوصول إلى السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. بعد ذلك من الممكن الحديث عن إقامة مناطق خالية من السلاح النووي[3].

في النهاية يمكن التنبؤ بالظروف التي لها علاقة بالسياسة النووية الإسرائيلية في حال نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط. لكن لست ميالاً لمضاعفة الجهود وأهمية عقد اتفاقية سلام مقابل تغيير مبدأ الاستراتيجية النووية الإسرائيلية.

أولاً- إن عقد اتفاق سلام في الوقت الحالي، لا يمكن أن يكون شاملاً /فدول عديدة من الدول المشاركة في النزاع – ستبقى خارج اتفاق السلام/ لذلك فإن الخطر سيظل قائماً.

ثانياً- مع حضور عامل "الإسلام الراديكالي"، الذي نظر دائماً لإسرائيل كخطر على أمنه، بحكم عدم قبوله إيديولوجياً ورسمياً، وجود الدولة الإسرائيلية[4]، على الرغم أنه عملياً صناعة استخباراتية بريطانية صهيونية محضة، بسياسته خدم تكوين إسرائيل.

الاستنتاجات و التوصيات:

في ظروف وجود السلاح النووي، تتغير المفاهيم الأساسية ومبادئ استراتيجية السياسة – العسكرية في الدولة. مبادئ الاستراتيجية يجب أن تتوافق أو تكافئ استراتيجية مصالح الدولة. هذا ليس فقط بالنسبة للدول العظمى، وكذلك

[1] **AransonShlomo. The policy and strategy of nuclear weapon in the Middle East…. N. Y. 1992. Pp. 279 – 280.**

[2] **محمد عبد السلام "الليكود ومسألة التسلح النووي الإسرائيلي" السياسة الدولية، 1997، العدد 127، ص 259.**

[3] **SadakaMostajal. The Arab and Israel capabiliti8es and its role in the Arab – Israeli conflict. Tinama. 1983. P. 331.**

[4] **الفكر الإسلامي، (خط العدو الصهيوني والسلاح الذري)، اللواء الركن محمود خطاب، 1987، العدد 9، ص 69.**

دول بعض مناطق العالم. أساس استراتيجية السياسة – العسكرية الإسرائيلية في الشرق الأوسط بقيت نظرية ("ضبط النفس"). أهم أهدافها موجهة نحو منع تحقيق:

أ- الحرب الشاملة ضد إسرائيل.

ب- الإقلال من النزاعات العسكرية.

ج- الحرب الفدائية، التي يقوم بها الفلسطينيون.

مواضيع أخرى لمبدأ "ضبط النفس" – هي محاولة إسرائيل فرض حلول سياسية على دول الجوار في حل النزاع الشرق أوسطي بما يناسب مصالحها.

مبدأ "ضبط النفس" الذي هو أساس الاستراتيجية السياسية – العسكرية الإسرائيلية يقوم على شكلين:

- "ضبط النفس في السلاح التقليدي".
- "ضبط النفس" في السلاح النووي".

والذي في جوهر الأخير مبدأ "ذات المعنيين" والتي تسمح لإسرائيل رسمياً بعدم الاعتراف لنفسها كدولة نووية. تعطي معنى إمكانية امتلاك السلاح النووي أو مؤهلات إنتاجه.

نتيجة تحليل "السياسة النووية الإسرائيلية" التي تشكلت في ظروف حل أزمة الشرق الأوسط، إمكانية تغيير موقف إسرائيل النووي عملياً غير ممكن "الواقع النووي" سيحضر في نظام العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط".

-إن إسرائيل بسلوكها النووي تخرق كل قواعد نظام المنظمة الدولية للطاقة النووية، وقواعد الاتفاقيات الدولية الخاصة بحظر انتشار السلاح النووي والكيماوي والبيولوجي مستفيدة من حق النقض في مجلس الأمن، الذي تتخذه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حيث إنها تحت هذا الغطاء تطور برنامجها النووي غير آبهةبرأي المجتمع الدولي وقواعده القانونية.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

1- إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات – مطبوعات جامعة الكويت – الطبعة الثالثة 1984، 25.

2- الفكر الاستراتيجي العربي، غادة كنفاني، 1984، العدد 10، 114 – 120.

3- الفكر الإسلامي، (خط العدو الصهيوني والسلاح الذري)، اللواء الركن محمود خطاب، 1987، العدد 9، 69.

4- رئيف كيلان، سياسة إسرائيل الأمنية، 1990 م، الأردن، دار الجليل، الطبعة الأولى، الصفحة 92.

5- شفيق عبد الرزاق السامرائي، مجلة شؤون عربية، (الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي)، 1988، العدد 56، 40.

6- طوني فرنسيس، الخطر النووي يخيم على الشرق الأوسط، لبنان 1986، دار الفارابي، 40.

7- عرابي محمد كلوب، أسلحة التدمير الشامل، دولة اليمن، مطابع اليمن العصرية، الطبعة الأولى، 1991، 193.

8- فؤاد جابر، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل، ترجمة زهدي جار الله، الطبعة الأولى، 107 – 130.

9- محمد عبد السلام "الليكود ومسألة التسلح النووي الإسرائيلي" السياسة الدولية، 1997، العدد 127، 259.

10- محمد عبد السلام، السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، (الرؤوس النووية الإسرائيلية الخصائص والمقومات)، 36.

11- مناحم بيغين، سياسة حرب الخيار، ترجمة بدر عقيلي 1990، الأردن، دار الجليل، الطبعة الأولى، 37.

12- منيرسطيجيلتر، السلاح النووي في الاستراتيجية الإسرائيلية، نيقوسيا، وكالة المنار،129،1987- 130.

المراجع الأجنبية:

1- Schelling T. Strategy of conflict. Gambridge. Hass. Harvand, 1960, 9.

2- Israel Government, year book: 196711968. Jerusalem: Government print 1968. 57. Jerusalem post. 26, April, 1981.

3- AnoushirvanEmteshami, Nuclearization of the Middle East. BPCC. Wheatons. 1989. Pp 113 – 114 Sunday Times. L 5, October, 1986.

4- Report Ofttne group of experts to prepare a study on Israeli nuclear armament. United nation. (A/361431). N. Y. June, 19, 1981. 20.

5- Ben – Gurion D. Israel's security and ner international relations, Israeli government year book 1959 – 1960. 20.

6- Feldmansni. Israeli nuclear deterrence: A strategy for the 1980 – S. N. Y. 1982. 7.

7- Taicher Elli. Israel and nuclear weapons. Davar. December 30, 1986.

8- Kissinger H. Nuclear weapons and foreign policy. N. Y. 1958. 4.

9- AransonShlomo. The policy and strategy of nuclear weapon in the Middle East…. N. Y. 1992. 279 – 280.

10- SadakaMostajal. The Arab and Israel capabiliti8es and its role in the Arab – Israeli conflict. Tinama. 1983. 331.